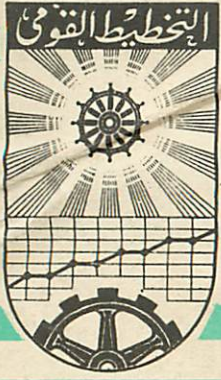


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٨٨)
الادارة الاقتصادية للصعيد
(مع تطبيق طس معايد خلوج الموسس)

اصداد

الدكتور / احمد عبدالرهاب برانحة و الدكتور / محمد طس نمنار
خبير اول بمركز التخطيط الزراعى مستشار بمركز الاساليب التخطيطية

يناير ١٩٨٤

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

- ١- مقدمة ٣
- ٢- الادارة البيواقتصادية للمصايد ٣
- ١-٢ مفهوم الادارة البيواقتصادية للمصايد ٣
- ٢-٢ العوامل المؤثرة على مستوى الاستغلال البيواقتصادي للمصايد ٩
- ١-٢-٢ التقدم التكنولوجى فى صناعة الصيد ٩
- ٢-٢-٢ التغير فى العلاقات السعرية للمدخلات والمخرجات فى قطاع الصيد ١٥
- ٢-٢-٢ التطوث البيئى للمصايد ١١
- ٢-٢ السياسات الادارية لترشيد المصايد ١٢
- ٣- مصايد خليج السويس ١٣
- ١-٢ مقدمة ١٤
- ٢-٢ وصف عام للمصايد ١٤
- ١-٢-٣ المصايد الحلقية ١٤
- ٢-٢-٣ مصايد الجر ١٨
- ٢-٣ قياس أثر استمرار الصيد الجائر على مصايد خليج السويس ٢٢
- ٤- النماذج الرياضية المقترحة ٢٨
- ١-٤ مقدمة ٢٩
- ٢-٤ النموذج البيولوجى لتخطيط بدائل السياسات الادارية خلال الفترة المقبلة ٢٩
- ٣-٤ النموذج الاقتصادى ٤٤
- ٥- الخلاصة والتوصيات ٥٥

المراجع

أصبحت زيادة مجهود الصيد Fishing effort نتيجة زيادة الطلب على الأسماك كمصدر غذائي وفي ظل الندره النسبية في المصادر الغذائية الأخرى بالمقارنة بالزيادة السكانية تمثل خطورة كبيرة على الموارد السمكية خاصة في ظل وجود امكانيات بيولوجية ثابتة للموارد السمكية الطبيعية .

وتتعرض معظم مصايد الاسماك المصرية أن لم يمكن كلها لعمليات استنزاف مستمرة نتيجة الصيد الجائر over fishing مما يهدد بأفكار هذه المصايد - خلال فترة زمنية محددة - اذا لم يتم ترشيد استغلالها أو ما نطلق عليه الادارة العلمية للمصايد .

وتمثل مصايد خليج السويس أحد مصادر الانتاج السمكي البحري في جمهورية مصر العربية حيث يمثل انتاجها حوالي ٨٠ % من انتاج منطقة البحر الاحمر المصرية ، ٤٠ % من اجمالي انتاج المصايد البحرية المصرية ، وتواجه مصايد خليج السويس مشكلة تناقص الطاقة الانتاجية نتيجة غياب الاساليب العلمية للادارة سواء من وجه النظر البيولوجية أو الاقتصادية ، والتي تهدد باستنزاف الموارد السمكية فيها وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية تهدد صناعة الصيد في خليج السويس اذا لم نسرع باتخاذ السياسات المناسبة ، ذلك أن ترك الأمور تسير على ما هي عليه سوف يؤثر بشكل حاد على انتاجنا من الاسماك خلال السنوات القادمة ، مما يضعف من قدرتنا الذاتية في انتاج أحد مكونات الغذاء الهامة .

وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على الابعاد البيولوجية والاقتصادية لادارة المصايد بصفة عامة ومصايد خليج السويس بصفة خاصة والآثار المترتبة على استمرار الوضع الحالي ، واقتراح السياسات العامة اللازمة لترشيد استغلال هذه المصايد ، كذلك تهدف الدراسة الى تقديم نموذج للدراسات التي يمكن أن تطبق في هذا المجال بالنسبة للمصايد المصرية الأخرى .

وتتمثل أهمية الدراسة في أنها تضيف بعدا اقتصاديا لادارة المصايد المصرية بصفة عامة ، وذلك من خلال دراسة حالة مصايد خليج السويس ، بجانب

البعـد البيولوجى الذى حظى باهتمام الباحثين فى هذا المجال لسنوات طويلة بدون دراسة الجوانب الاقتصادية لأسباب مختلفة ، كما أنها تظهر أهمية اللجوء الى الأساليب الكمية لوضع برامج لترشيد الصيد وتعظيم عائدة فى خليج السويس ، وذلك نتيجة للعلاقات المتشابكة والمتعارضة للمتغيرات المرتبطة بهذا الموضوع ، وبالرغم من أن التحليل الكمي فى هذه الدراسة يعتبر محاولة أولى فى الصياغة إلا أن الدراسة تقدم اقتراحات محددة تهدف الى تطويره .

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات التى تم الحصول عليها من تقارير منظـمة الأغذية والزراعة ، وكذلك منطقة السويس للثروة المائية ومديرية تموين محافظة السويس .

وقد قام الاستاذ الدكتور / محمد على نصار من مركز الأساليب التخطيطية بأعداد النموذج البيولوجى والاقتصادى المقترح فى الدراسة ، كما قام الدكتور / أحمد برانيه بأعداد بقية الأجزاء وكتابة الدراسة .

٢- الادارة البيواقتصادية للمصايد

١-٢- مفهوم الادارة البيواقتصادية للمصايد :

يمثل الوسط الطبيعي مخزن لعناصر وقوى الطبيعة ، والتي يطلق عليها الموارد الطبيعية ، والعملية الانتاجية ما هي الا مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على استخلاص هذا المخزون من الوسط الطبيعي لسد الحاجات الانسانية المختلفة، أى أن الموارد الطبيعية تتيح فقط الظروف والامكانيات للعملية الانتاجية ، الا أن الانتاج نفسه لا يتم الا بفصل هذه الموارد من الوسط الطبيعي ، والذي يتوقف بدوره على مستوى تطوّر المعرفة بالقوانين الطبيعية ومستوى التطوّر التكنولوجي •

والموارد السمكية تتمثل فى المخزون البيولوجي من الكائنات الحيوانية والنباتية المتواجده فى الوسط المائى ، وهذه الموارد تتيح الظروف والامكانيات لانتاج الاسماك والكائنات البحرية الأخرى ، الا أنه لتحقيق ذلك لا بد من وجود وسائل ومعدات صيد لفصل هذه الموارد عن الوسط الطبيعي (الماء) الذى تعيش فيه ، وعلى هذا فإن الانتاج السمكى يتغير كما ونوعا مع تطوّر مستوى وسائل الانتاج ، أى أن القوانين الاقتصادية تطعب دورا كبيرا فى تنمية وتطوّر الموارد السمكية المستغلة وتوجيهها لسد حاجات المجتمع ، الا أن ذلك يتطلب فى نفس الوقت دراسة أثر القوانين الطبيعية على الموارد السمكية ، حيث أن هذا يساعد على استخدام الجوانب المختلفة لهذه الموارد ، ومن هنا تنشأ أهمية التعرف على خواص ومميزات الموارد السمكية والتي تعتبر محصلة لتفاعل وتأثير القوانين الطبيعية •

وتعتبر خاصية تكرر الانتاج السمكى بكميات كبيرة دون تدخل الانسان أهم خصائص الموارد السمكية ، حيث تجعل منها موردا لا ينضب اذا ما استغلت ونظمت على أسس علمية سليمة ، وذلك يرجع الى الطبيعة الديناميكية للموارد السمكية والتي هى عملية تبادل مستمرة للأجيال على مر الزمن تتضمن ولادته للأجيال المتتابعة ثم نموها ثم هلاكها ، وذلك من خلال نظام انضباطى

يتكيف بصورة آلية مع أى تغيير فى ظروف حياة هذه الموارد بطريقة انضباطية أخرى .

وتعتبر عملية الصيد من حيث طبيعة تأثيرها على الموارد السمكية ورد فعلها عليه عاملا هاما من عوامل التغيير ، اذ يجب أن تكون عملية الصيد متوازنة مع عملية استعادة الموارد السمكية لعناصرها بواسطة النمو والتوالد ، فاذا لم يتحقق هذا التوازن ، أى كانت نسبة الصيد أعلى من التعويض لعناصر الموارد السمكية كانت النتيجة تناقص هذه الموارد ثم انقراضها فى النهاية ، لذا فإن المهمة الأولى للادارة العلمية للمصايد تنحصر فى تحديد مستوى الاستغلال البيولوجى الأمثل والذي يعنى أكبر كمية من الاسماك يمكن أن تحصل عليها على المدى الطويل ، والذي تسمى أيضا المستوى الحرج للاستغلال Critical Exploitation Level بحيث اذا زادت الكميات المنتجة (من صنف أو مجموعة أصناف) عن هذا المستوى ، فانه يكون بداية لتناقص الكميات المنتجة فى السنوات التالية، والذي يترتب عليه - مع استمرار مجهود الصيد fishing effort بنفس المستوى - الى انقراض هذه الأصناف . ومعنى آخر ، فانه لضمان تكرارية واستمرار انتاج المصايد فإنه يجب ضمان الحد الأدنى من المخزون السمكى stock الذى يسمح بتحقيق انتاج سمكى غير متناقص ، وصفة عامة فإن البيولوجيين يقدرون حجم الانتاج الأمثل بنسبة ٢٥-٣٠% من المخزون وذلك فى حالة المصايد البكر (التي لم تتعرض لصيد جائر) ، وأن هذه النسبة تقل كثيرا فى حالة المصايد التي تتعرض للاستنزاف unmanaged وعلى هذا فإن الصيد الجائر over fishing هو الذى يتخطى المستوى الحرج للاستغلال ، والذي يؤدي الى تقليص حجم الحد الأدنى للمخزون السمكى ، وبالتالي انخفاض قدرته على استعاضة عناصره ، وأن أى محاولة لاستعادة كفاءة هذه المصايد (الوصول مرة أخرى الى حجم الانتاج عند مستوى الاستغلال الحرج السابق) سيحتاج الى وقت طويل مع ضرورة توفر ادارة دقيقة لهذه المصايد قد تتضمن تحديد عدد ومواصفات قوارب الصيد وكذلك معدات وفترات الصيد . . الخ

(*) J.A.Gulland, Fisheries Management and the Limitation of Fishing, FAO/Report No. FRS/T92 (en), 1969.

ومجموعة الاجراءات التى تتناول المحافظة على الموارد السمكية عن طريق تحقيق صيد متوازن ومنع الصيد الجائر هى ما يطلق عليها تعبير " الادارة البيولوجية للمصايد " والذى درج على تسميتها بادارة المصايد . الا أن هناك جانب آخر لادارة المصايد هو الجانب الاقتصادى أو ما نطلق عليه " الادارة الاقتصادية للمصايد " ، والذى يعنى الحصول على أكبر عائد ممكن من تشغيل وحدات الصيد fishing units (قوارب الصيد) ، وفى هذه الحالة فأن مستوي الاستغلال الاقتصادى الأمثل للمصايد يكون عند الحد الذى يتساوى عنده العائد الناتج من تشغيل آخر وحدة صيد مع تكاليف تشغيل هذه الوحدة ، وهذا يعنى أنه من وجه نظر الادارة الاقتصادية للمصايد فإنه سيتم تتابع تشغيل وحدات الصيد فى منطقة معينة طالما أن العائد الذى يحققه القارب أكبر من تكاليف تشغيله ، وأنه سيتم وقف تشغيل أى وحدات أخرى بعد الوحدة (القارب) التى يتساوى عندها العائد المحقق مع تكاليف التشغيل .

وعلى هذا الأساس فأن المستوي الاقتصادى الأمثل للاستغلال ، قد لا يتطابق مع المستوي البيولوجى الأمثل ، أى أن حجم الانتاج الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية لاستغلال المصايد قد لا يكون هو نفس حجم الانتاج عند المستوي البيولوجى الأمثل للاستغلال (المستوي الحرج) .

ومعنى آخر فأن العلاقة بين المستوي الاقتصادى الأمثل والمستوي البيولوجى الأمثل لاستغلال المصايد تتحد عند ثلاثة أوضاع فقط هى :

الوضع الأول : عند تساوى حجم الانتاج الاقتصادى مع مستوي الانتاج الحرج (حجم الانتاج البيولوجى) ، وهذا يعتبر الوضع الأمثل لاستغلال المصايد حيث يتم استغلال كافة الموارد السمكية المتاحة بطريقة اقتصادية وبيولوجية مثلى . الا أنه فى معظم الاحوال لا يتطابق مستوي الاستغلال البيولوجى ، مع مستوي الاستغلال الاقتصادى ، باستثناء حالات نادرة قد تكون وليدة الصدفة .

الوضع الثاني : عندما يكون المستوى الاقتصادي الأمثل أقل من مستوى الاستغلال الحرج وهذا الوضع وإن كان مقبولاً من وجه نظر المحافظة على الموارد السمكية وتجنب الصيد الجائر ، إلا أن هذا يتعارض مع اعتبارات اجتماعية خاصة بتوفير مصادر غذائية للمجتمع قد يكون في حاجة إليها ، وفي هذه الحالة قد يفرق العائد الاجتماعي الخسارة الاقتصادية ، أو بالعكس قد تكون الخسارة الاجتماعية نتيجة عدم استغلال الموارد السمكية عند المستوى البيولوجي الأمثل تفوق الخسارة المادية الناتجة عن تخطي مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، وهذا المستوى الجديد من الاستغلال يمكن أن نطلق عليه " مستوى الاستغلال الأمثل اجتماعياً " . (*)

الوضع الثالث : عندما يكون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل أعلى من مستوى الاستغلال الحرج ، وهذا الوضع يعتبر أخطر الأوضاع على الموارد السمكية ، حيث يحدث الصيد الجائر *over fishing* مما يترتب عليه نتائج سلبية سواء بالنسبة للموارد السمكية أو بالنسبة لاقتصاديات استغلال هذه الموارد ، ذلك أن إنتاج وحدات الصيد سوف يبدأ في الانخفاض التدريجي .

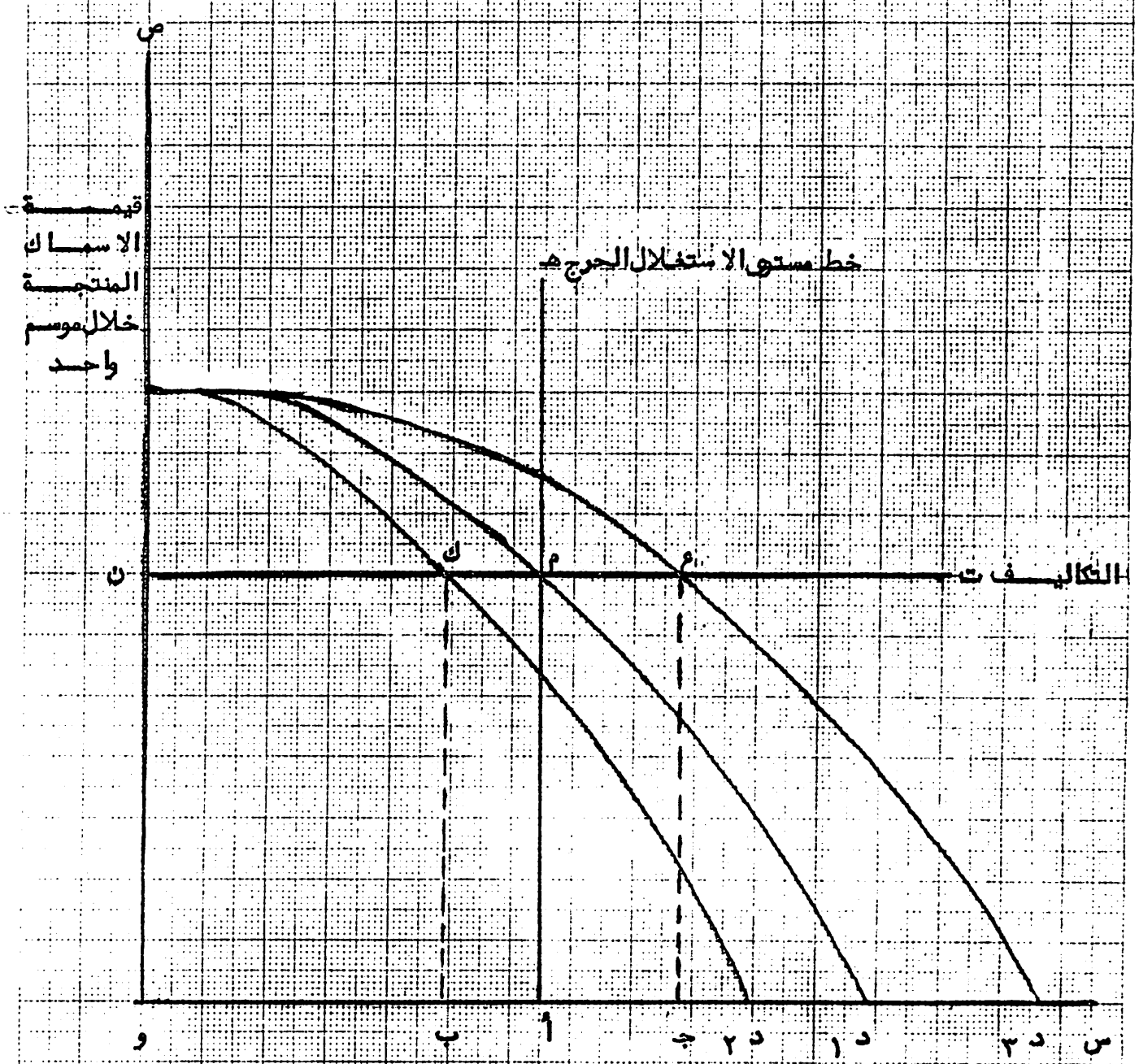
ويمكن توضيح العلاقة بين كل من الاستغلال البيولوجي والاقتصادي للمصايد في الشكل رقم (١) ، حيث يمثل المستقيم (أه) المستوى الحرج للاستغلال (المستوى البيولوجي الأمثل) وهو يمثل أكبر كمية من الأسماك يمكن صيدها في الموسم بدون أن يحدث خفض في الإنتاج خلال السنوات التالية ، والمستقيم (ن ت) يمثل التكاليف الحديه ، أما المنحنيات (ك د١ ، ك د٢ ، ك د٣)

(*) يمكن أن نطلق عليه " الاستغلال الاقتصادي الجائر للمصايد " قياساً على الاستغلال البيولوجي الجائر .

فتمثل منحنيات الإيرادات الحديه، وهي تنحدر من اليسار الى اليمين ، وهي توضح الأوضاع الثلاثة المختلفة للمستوى الاقتصادي الأمثل للاستغلال بالنسبة للمستوى البيولوجى الأمثل (المستوى الحرج) ، وذلك بالطبع بافتراض ثبات اسعار الاسماك وكذلك تكاليف تشغيل وحدات الصيد ، حيث نلاحظ أن منحنى الإيراد الحدى (ك د ١) يقطع خط التكاليف الحديه عند مجهود صيد (و أ) أى عند مستوى الاستغلال الحرج ، وهو ما يمثل الوضع الأمثل للاستغلال اقتصاديا وبيولوجيا •

أما بالنسبة للوضع الثانى والذي يمثله المنحنى (ك د ٢) عندما يلتقى بخط التكلفة الحديه عند مجهود صيد قدره (وب) ، حيث يكون مستوى الانتاج أقل من مستوى الاستغلال الحرج ، وفى هذه الحالة تكون هناك كمية من الموارد السمكية تمثلها المسافة (ك م) باقية بدون استخراج (صيد) ، وربما يكون هذا الوضع غير مقبول فى دوله تعاني من نقص الغذاء •

أما منحنى الإيراد الحدى الثالث (ك د ٣) فإنه يتساوى مع التكاليف الحديه (ن ت) عند مجهود صيد تمثله المسافة (ود ٣) ، وفى هذه الحالة فإن مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل ستمثله المسافة (ن ع) وهى تبعد عن نقطة الاستغلال الحرج (م) بالمسافة (م ع) ، وهذا الوضع - كما سبق أن ذكرنا - أخطر الأوضاع الثلاثة على المصايد حتى من وجه النظر الاقتصادية ، ذلك أنه فى هذه الحالة يمكن تحقيق أرباح لفترة قصيرة نتيجة زيادة كمية الاسماك المنتجة من الصيد الجائر ، الا أنه على المدى الطويل سيتم تحقيق خسارة اقتصادية نتيجة تناقص كميات الاسماك المنتجة •



مقدار المدخلات بالجنيه (كثافة الصيد) في موسم واحد
شكل (١) العلاقة بين مستوى الاستغلال الاقتصادي والبيولوجي

من العرض السابق يمكن تعريف الادارة البيواقتصادية للمصايد بأنها مجموعة الاجراءات التي تهدف الى الحصول على أكبر انتاج ممكن من الاسماك ذات القيمة الغذائية والتسويقية المرتفعة بأقل تكلفة ممكنة ، مع المحافظة على المخزون السمكى الذى يضمن استمرارية وتجدد الموارد السمكية الطبيعية بشكل يتيح عدم تناقص الانتاج على المدى الطويل •

٢-٢- العوامل المؤثرة على مستوى الاستغلال البيواقتصادى للمصايد :

أن المستوى الاقتصادى الأمثل للاستغلال ، ما هو الا دالسه للعلاقات الطبيعية والمالية بين كل من المدخلات والمخرجات فى قطاع الصيد ، ومجرد حدوث تغيير فى هذه العلاقات نتيجة التطور التكنولوجى أو تغير فى العلاقات السعرية بين المدخلات والمخرجات ، أو نتيجة عوامل التطور البيئى سوف ينتج عنه تغير فى مستوى الاستغلال •

٢-٢-١- التقدم التكنولوجى فى صناعة الصيد :

ذلك أن تطور تكنولوجيا صناعة الصيد (قوارب الصيد ومعدات الصيد) تزيد من كثافة رأس المال capitalization فى قطاع المصايد والتي تنعكس فى زيادة التكاليف الحديه ، مما يتطلب زيادة الانتاج الكلى (عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية لوحدات الصيد) الى المستوى الذى يحقق استغلالا اقتصاديا لوحدات الصيد فى ظل الأوضاع الجديده ، وفى هذه الحالة وفى غياب ادارة علمية للمصايد تتزايد احتمالات تخطى المستوى الاقتصادى الأمثل للاستغلال للمستوى الحرج ويبدأ من هنا استنزاف الموارد السمكية •

٢-٢-٢ - التغيير في العلاقات السعرية للمدخلات والمخرجات في قطاع الصيد :

أن تغيير العلاقة بين اسعار المدخلات والمخرجات سوف يبدل من موقع مستوى الاستغلال الاقتصادي ، وذلك بفرض بقاء مستوى الاستغلال البيولوجي الأمثل على ما هو عليه ، ذلك أن أى انخفاض فى اسعار المدخلات بالنسبة لاسعار المخرجات فى أحد المصايد ، أما بسبب انخفاض التكلفة الحقيقية للمدخلات أو ارتفاع حقيقى فى اسعار الاسماك ، أو نتيجة للسببين معاً ، سوف يرفع من الربحية الحديه من عمليات الانتاج السمكى بشقيها ، وهذا سيكون عاملاً جاذباً لوحداث صيد (مجهود صيد) جديد ه من مناطق الصيد الأخرى ، مما يؤدي الى أحداث صيد جائر فى هذه المنطقة •

وعلى المدى الطويل فأن انخفاض اسعار المدخلات النسبية لاسعار المخرجات على المستوى القومى (جميع مناطق الصيد) ، فان هذا سوف يؤدي الى زيادة الربح على مستوى القطاع كله وليس على مستوى أحد المصايد (أحد المناطق) فقط ، مما يجعل قطاع المصايد قطاعاً جاذباً لاستثمارات اضافية ، خاصة اذا كانت معدلات الربح فى قطاع الصيد تفوق مثيلتها فى القطاعات الأخرى ، مما يترتب عليه تدفقات اضافية من رؤوس الأموال الى قطاع المصايد ، مما يسبب زيادة ضغط الصيد ، وزيادة احتمالات الصيد الجائر، اذا لم تتوفر ادارة واعية للمصايد تعمل فى اطار من التخطيط القومى الشامل •

وهذا الوضع الأخير يكاد يكون شائعاً فى المصايد البحرية المصرية ، حيث تحقق الفروق الكبيرة بين اسعار المدخلات المنخفضة (نتيجة اغفاء معدات الصيد من الرسوم الجمركية - انخفاض اسعار الفائدة على القروض المستثمرة فى قطاع الصيد باعتبارها مشروعات أمن غذائى) والاسعار المرتفعة للاسماك خاصة الأنواع

المتميزة منها (ارتفع سعر الكيلو جرام من الجمبرى الى عشرون جنيها في عام ١٩٨٥) الى تحقيق معدلات ربح مغريه مما جذب العديد من الأفراد من خارج القطاع (مدرسين - محامين - ملاك أراضى زراعية) الى استثمار مدخراتهم فى بناء وحدات صيد اضافية خاصة فى خلال الخمسة سنوات الأخيرة ، مما زاد من ضغط الصيد ، وزيادة معدلات الصيد الجائر مما أدى الى انخفاض الانتاجية والذي يعوضه الارتفاع المستمر فى الاسعار (نتيجة نقص المعروض من الاسماك البحرية) •

ولا شك أن الزيادة المستمرة فى الطلب على الاسماك وفى ظل المحددات البيولوجية للمصايد البحرية المصرية تشير الى أن الاسعار الحقيقية للأسماك البحرية تتجه الى الزيادة مما يخلق مخاطر على استغلال الموارد الطبيعية السمكية ويتطلب من الآن اتباع سياسات رشيدة فى ادارة هذه المصايد •

٢-٢-٣- التلوث البيئى للمصايد :

أن التلوث بكل اشكاله (التلوث الكيمايى ، والصناعى ، واستخدام معدات صيد مدمرة للبيئة) تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاديات استغلال المصايد ، ذلك أن التلوث يؤدي الى خفض مستوى الاستغلال الحرج ، وفى ظل ثبات وحدات الصيد العاملة فى المنطقة ، فان هذا يعنى تراجع مستوى الاستغلال الاقتصادى لهذه الوحدات والذي سيؤدي الى ظهور صيد جائر •

وتعانى المصايد المصرية بصفة عامة ، ومصايد خليج السويس بصفة خاصة من آثار التلوث البترولى ، مما يضيف سببا آخر الى حتمية البدء فورا فى اتخاذ اجراءات علاجية لمواجهة هذا الوضع المتدنى •

٢-٣- السياسات الادارية لترشيد استغلال المصايد :

يتوقف نوع السياسات التي تتبع لترشيد استغلال المصايد على حالة الاستغلال السائد في هذه المصايد ، ففي حالة كون هذه المصايد مستغلة استغلالا جائرا over fished فانه لا بد من اتباع سياسات ادارية تصحيحية أو علاجية Corrective Management of Fisheries

وهذه السياسات تهدف الى العوده بالمصايد الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الانتاجية البيولوجية ، وذلك عن طريق تخفيض مجهود الصيد (وحدات الصيد) العاملة في هذه المصايد ، حتى يمكن السماح ببدأ عملية الاستعاضة البيولوجية Recovery ذلك أنه هناك خطر حقيقى حتى مع تخفيض معدلات الصيد بانتظام اذا ظل مستوى الاستغلال الفعلى أعلى من مستوى الاستغلال الحرج ، كذلك فإنه لا يوجد أى مبرر سواء اقتصادى أو اجتماعى للإبقاء على مستوى استغلال أكثر مما تتحملة المصايد ، وأنه من الأفضل تحمل خسائر وقتية (والتي من الممكن تعويضها من خلال الدعم المالى المؤقت للمنتجين) خلال الفترة اللازمة لاستعاضة الطاقة البيولوجية القصوى للمصايد ، أو البحث عن بدائل أخرى كما سيأتى فى نهاية هذه الدراسة •

أما فى حالة كون المصايد مستغلة بشكل لا يحدث صيد جائر ، ففى هذه الحالة تتبع سياسات وقائية Preventive Management حتى تتحاشى الوصول الى مرحلة الاستغلال الجائر ، وذلك عن طريق عدم السماح لوحدات الصيد العاملة (مجهود الصيد) أن تتعدى مستوى الاستغلال الحرج ، وذلك من خلال المتابعة المستمرة للأنشطة المتصلة باستغلال المصايد •

٢- مصايد خليج السويس

٢-١- مقدمة :

خليج السويس مسطح مائي ضحل لا يزيد عمقه عن مائة متر ، وفي معظمه يقل العمق عن ذلك ، والقاع مستوى تقريبا ، ويتراوح عرضه من ٢٠ - ٥٠ كم وبينما يبلغ طوله حوالي ٣٠٠ كم ، أي أن اجمالى مساحة السطح حوالي عشرة آلاف كيلومتر مربع .

وتقسم مصايد خليج السويس الى ثلاثة أنواع هى :

مصايد الشباك الحلقية (مصايد الاسماك العائمة) ، ومصايد شباك الجر (مصايد الاسماك القاعية) ، ومصايد حرف الصيد التقليدية (سنار وشباك ثابتة) .

ويقدر متوسط الانتاج السنوي من هذه المصايد بحوالى ١٦٠٠٠ طن يمثل حوالى ٨٠ % من الانتاج الاجمالى للبحر الاحمر ، حيث تنتج المصايد الحلقية ما يقرب من ٧٠ % من انتاج الخليج فى حين تنتج مصايد الجر حوالى ٢٠ % ، والمصايد التقليدية ١٠ % وتتناحل مناطق الصيد الحلقية ومناطق الجر على مستوى خليج السويس (٦) ويعتبر ميناء عتاقة (الاتكة) هو ميناء الصيد الرئيسى حيث يتم انزال كل انتاج المصايد الحلقية ، ومصايد الجر ، وجزء كبير من انتاج المصايد التقليدية ، كذلك يوجد موقع انزال آخر فى منطقة بورتوفيق حيث يتم انزال بقية انتاج المصايد التقليدية ، وتتعرض كل من المصايد الحلقية ومصايد الجر فى خليج السويس لضغط صيد شديد نتيجة زيادة عدد وحدات الصيد العاملة فى هذه المصايد مما يهدد مستقبل هذه المصايد ، أما بالنسبة للمصايد التقليدية فلا توجد خطورة عليها اذا ما استمر وضعها على ما هو عليه الآن .

وطى هذا فأن مجال هذه الدراسة سوف ينحصر فى كل من المصايد

الحلقية ومصايد الجر .

(*) لم يعتبر عامل المسافة نتيجة لهذه الخاصية عند تصميم النموذج الاقتصادى .

٢-٢- وصف عام للمصايد :

٢-٣-١- المصايد الحلقية (مصايد الاسماك العائمة) :

بدأ استغلال مصايد الاسماك العائمة باستخدام وحدات الصيد المجهزة بالشباك الحلقية (Purse seine) فى آواخر الخمسينيات فى خليج السويس بواسطة الصيادين الايطاليين، وحيث قدر عدد وحدات الصيد من هذا الطراز بحوالى عشرة وحدات عام ١٩٦٠ .

وفى عام ١٩٧٢ ارتفع عددها الى ٥٧ وحدة صيد ثم قفز هذا العدد فى عام ١٩٨٠ ليصبح ٧١ وحدة صيد فى خليج السويس . وتعتمد طريقة الصيد بهذا الاسلوب على استخدام الضوء لجذب الاسماك العائمة والتي تسبح فى تجمعات كبيرة حيث يتم تحويطها بالشباك الحلقية التي يتم سحبها الى المركب ، وعلى هذا فأن عمليات الصيد تتم ليلا ، وتعتبر الليالى المظلمة ، أى تلك التي لا يكتمل فيها القمر ، هى الليالى التي تمتاز بحصيلة صيد كبيرة ، وعلى ذلك يرهط الصيد بفترة الاظلام والتي تستمر حوالى عشرين يوما يكون القمر فيها غير مكتملا ، ويتوقف خلال عشرة أيام وهى فترة اكتمال القمر .

ويقدر طول موسم الصيد بحوالى عشرة أشهر من سبتمبر الى يوليو من كل عام ، ويقدر طول رحلة الصيد فى بداية الموسم بحوالى خمسة أيام . وذلك عندما تكون حصيلة الصيد فى المناطق القريبة من ميناء الصيد (موقع الانزال) كبيرة ، ثم تزيد طول الرحلة بعد ذلك تدريجيا ابتداءً من شهر يناير (منتصف الموسم تقريبا) .

ويتراوح طول المراكب العاملة فى هذه المصايد من ١٢ الى ٣٠ متر وهى مراكب خشبية مجهزة بمحركات تتراوح قوتها بين ١٠٠ - ٣٠٠ حصان جدول (١) ، ويقدر عدد طاقم

المركب الواحد ما بين ٢٥ - ٣٠ فرد حيث يعتمد على العمل
العضلي في سحب الشباك •

جدول رقم (١) :

توزيع وحدات الصيد الحلقية حسب فئات أطوال المراكب ومتوسط قوة المحرك

عدد وحدات الصيد في كل فئة	متوسط قوة المحرك بالحصان الميكانيكي	فئات اطوال وحدات الصيد بالمتر
١٧	١٣٥	أقل من ١٧,٥
٢٥	١٨٦	١٧,٥ > - ٢٠
١٩	١٩٨	٢٠ > - ٢٢
١٤	٢٣٠	٢٢ > - ٢٥
١	٢٤٠	٢٥ > - ٢٧,٥

المصدر: منطقة السويس للثروة المائية •

وطبقا للتقديرات الأولية لمستوى الاستغلال البيولوجي الأمثل (مستوى الاستغلال الحرج) للمصايد الحلقية فإن الانتاج السنوي يجب ألا يتعدى ١٢٥٠٠ طن (*)، واستعراض بيانات الانتاج الفعلي حسب الاحصاءات الرسمية المتاحة خلال الخمس سنوات من ٧٦/٧٧ - ٨٠/٨١ نجد أن الانتاج السنوي يتجه الى التناقص جدول (٢) والذي يمكن تفسيره بزيادة ضغط عمليات الصيد على هذه المصايد فوق مستوى الاستغلال الحرج •

(*) التقديرات الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة / مشروع تنمية مصايد البحر الاحمر وخليج عدن - بيانات غير منشورة وهي التقديرات الوحيدة المتاحة •

جدول رقم (٢):

انتاج المصايد الحلقية في خليج السويس
خلال الفترة من ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠

تقديرات الانتاج بالطن	السنة
١٤٠٠٠	١٩٧٧/٧٦
١١٤٠٠	١٩٧٨/٧٧
١٠٨٠٠	١٩٧٩/٧٨
١٠٠٠٠	١٩٨٠/٧٩
٩٠٠٠	١٩٨١/٨٠

المصدر : منطقة السويس للثروة المائية ، مديرية تموين
محافظة السويس •

ولخدمة أغراض التحليل المستخدمة في هذه الدراسة فقد تم تحويل مراكب الصيد الى وحدات صيد قياسية وذلك باعتبار وحدة الصيد القياسية والتي سيتم الحساب على أساسها هي مركب صيد ذات محرك قوة (١٨٦) حصان ميكانيكي (تم اختيارها عشوائيا) ومن واقع بيانات الجدول رقم (١) يكون اجمالى وحدات الصيد القياسية هو ٧١ وحدة وذلك بافتراض وجود علاقة ثابتة بين قوة المحرك ومواصفات المركب وبالتالي الانتاج والتكاليف •

والبيان التالي يبين عدد وحدات الصيد القياسية لفئات القوارب
المختلفة حسب قوة المحرك :

$١٢٣ = \frac{١٧ \times ١٢٥}{١٨٦} =$	ح ١٣٥	عدد وحدات الصيد القياسية للمركب قوة
$٢٠٣ = ٢٠ \times \frac{١٨٦}{١٨٦} =$	ح ١٨٦	" " " " " "
$٢٠٢ = ١٩ \times \frac{١٩٨}{١٨٦} =$	ح ١٩٨	" " " " " "
$١٧٣ = ١٤ \times \frac{٢٣٠}{١٨٦} =$	ح ٢٣٠	" " " " " "
$١٣ = ١ \times \frac{٢٤٠}{١٨٦} =$	ح ٢٤٠	" " " " " "
<u>٧١٣</u>		الاجمالي

ويقدر متوسط التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة) لوحدة
الصيد القياسية السدوية بحوالي ٤٧٨٥٥ جنيه منه
٦٣٢٥ جنيه تكاليف ثابتة ، ٤١٥٣٠ جنيه تكاليف متغيرة طبقا
لاسعار ١٩٨١/٨٠ (*) ، والجدول رقم (٢) يبين توزيع التكلفة
بين عناصرها المختلفة •

جدول رقم (٣) :

التكاليف الثابتة والمتغيرة لوحدة الصيد الحلقية القياسية
(بالجنيه المصرى)

متغيرة	ثابتة	عناصر التكلفة
١٣٧٢٧	—	تكاليف الرحلات
٨٢٧٥	—	تكاليف القارب
—	٥١٨١	تكاليف الاملاك
٤٣٢٧	١٠٦	التكاليف الادارية
١٥١٠١	١٠٣٨	تكاليف العمالة
٤١٥٣٠	٦٣٢٥	الاجمالى

كما تقدر متوسط قيمة وحدة الصيد القياسية بأسعار ١٩٨١/٨٠
بمبلغ ٤١٥٨١ جنيه مصرى تقدر متوسط سعر الطين من اسماك
المصايد الحلقية (سعر الجملة) بمبلغ ٣٤٥ جنيها بأسعار
١٩٨١/٨٠ (*).

٢-٢-٣ مصايد الجر (مصايد الاسماك القاعية) :

تزايد عدد مراكب الصيد العاملة فى مصايد الجر بخليج
السيوس من ٤٥ مركب صيد عام ١٩٦٠ الى ٥٦ مركب عام
١٩٧٢ ، ثم الى ٧٤ مركب عام ١٩٨١ .

وتعمل المراكب بصفة عامة فى اعماق لا تزيد عن ٤٦ مسترا،
وتتم عمليات الصيد ليلا ونهارا خلال موسم الصيد والذي يبدأ
من شهر يوليو حتى نهاية شهر مايو أى لمدة ١١ شهرا تقريبا،
• ويبلغ متوسط طول الرحلة حوالى عشرة أيام على مدار الموسم •

وتتراوح طول المراكب العاملة فى مصايد الجربين ١١ر٥ مترا
الى ٢٨ر٥ مترا ، وهى غالبا مراكب خشبية تتراوح قسوة
محركاتها بين ١٢٥ - ٤٥٥ حصان ميكانيكى جدول رقم (٤) ،
• ويقدر عدد طاقم المركب بين ١٥ - ١٥ صيادا •

جدول رقم (٤) :

توزيع وحدات صيد الجر حسب اطوال المراكب ومتوسط قوة المحرك

عدد وحدات الجر فى كل فئة	متوسط قوة المحرك	فئات اطوال وحدات الجر بالمتر
٩	١٢٩	أقل من ١٢ر٥
٢٥	١٦٦	١٢ر٥ >
٢٤	٢٥٧	٢٢ر٥ >
١٩	٢١٢	٢٥ >
٢	٣٨٨	أكثر من ٢٥

المصدر: منطقة السويس للثروة المائية •

وطبقا للتقديرات الأولية لمستوى الاستغلال البيولوجى الأمثل
(مستوى الاستغلال الحرج) لمصايد الجر ، فإن الانتاج السنوى
يجب الا يتعدى ٤٥٥٥ طن (*) الا أن استغلال المصايد لا يتم
تخطيطه بالشكل الذى يحافظ عليها والتي تعكسه أرقام الجدول

رقم (٥) •

(*) التقديرات الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة / مشروع تنمية مصايد البحر الاحمر

وخليج عدن - بيانات غير منشورة وهى التقديرات الوحيدة المتاحة •

جدول رقم (٥) :

انتاج مصايد الجرفى خليج السويس خلال الفترة
من ٢٦/٧٦-٢٧/٨٠-١٩٨١

التقديرات الانتاج بالطن	السنة
٥٧٠٠	١٩٧٧/٧٦
٤٨٠٠	١٩٧٨/٧٧
٤٤٠٠	١٩٧٩/٧٨
٤٢٠٠	١٩٨٠/٨٩
٦٠٠٠ (*)	١٩٨١/٨٠

المصدر : منطقة السويس للثروة المائية

وباعتبار نفس الاسلوب المستخدم فى المصايد الخلقية فقد تم تحويل مراكب الجر الى وحدات صيد جر قياسية ، وذلك باعتبار وحدة الصيد القياسية والتي سيتم الحساب على أساسها هى مركب صيد ذات محرك قوة (١٧٩) حصان ميكانيكى (تم اختيارها عشوائيا) ومن واقع بيانات الجدول رقم (٤) يكون اجمالى وحدات الصيد القياسية المستخدمة فى مصايد الجر هو ٨٢٢ وحدة ، وذلك بافتراض وجود علاقة ثابتة بين كل من قوة المحرك ومواصفات المركب وبالتالي الانتاج والتكاليف

والبيان التالى يبين عدد وحدات الصيد القياسية لفئات

المراكب المختلفة حسب قوة المحرك :

(*) طبقا للتقديرات الأولية لانتاج عام ١٩٨٢/٨١ فقد انخفض الانتاج الى اقل مستوى له ليصبح ٢٠٠٠ طن فقط وهو ما يعكس سوء استغلال وادارة هذه المصايد

عدد وحدات الصيد القياسية للمراكب قوة ١٧٩ ح = ٩٠

$$\begin{aligned}
 180 &= 20 \times \frac{177}{179} = 207 \text{ ح} \\
 270 &= 24 \times \frac{207}{179} = 213 \text{ ح} \\
 227 &= 19 \times \frac{213}{179} = 238 \text{ ح} \\
 43 &= 2 \times \frac{288}{179} = 322 \text{ ح}
 \end{aligned}$$

٨٢٢

الاجمالي

ويقدر متوسط التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة) لوحدة الصيد القياسية بحوالي ٤٩٢٨٦ جنيه سنويا ، منها ٧٧٣٣ جنيهها تكاليف ثابتة ، ٤١٥٥٣ تكاليف متغيرة طبقا لاسعار ٨١/٨٠ (*) والجدول رقم (٦) يبين توزيع التكلفة بين عناصرها المختلفة .

جدول رقم (٦) :

التكاليف الثابتة والمتغيرة لوحدة الصيد بالجر القياسية (بالجنيه المصري)

عناصر التكلفة	تكاليف ثابتة	تكاليف متغيرة
تكاليف الرحلات	—	١١٨٠٢
تكاليف القارب	—	٦٣٢٠
تكاليف الاملاك	٥٣٢٩	—
التكاليف الادارية	١١٤٤	٣٤٤٩
تكاليف العمالة	١٢٦٠	١٩٠٨٢
الاجمالي	٧٧٣٣	٤١٥٥٣

كما قدر متوسط قيمة وحدة الصيد القياسية بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١
بمبلغ ٦٨٨٢٢ جنيه مصرى ، وقدر متوسط سعر الطن من
اسماك مصايد الجر (سعر الجملة) بمبلغ ٧٥٠ جنيه بأسعار
١٩٨١/٨٠ .

٢-٣- قياس أثر استمرار الصيد الجائر على مصايد خليج السويس :

على اساس المعطيات السابقة ، وعلى اساس أن مصايد خليج السويس
قــد كانت فى وضعها الأمثل فى عام ٧٣ / ٧٤ ، حيث كانت عمليات
الصيد شبه متوقفة فى الخليج بسبب ظروف الحوب ، وأن الصيد الجائر قد
بدأ منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨١ / ٨٠ فانه يمكن إعادة جدولة هذه
المعطيات كما يلى :

جدول رقم (٧) :

بعض المعطيات الأساسية عن المصايد الحلقية ومصايد الجر في خليج السويس

المصايد	طول موسم الصيد/شهر	طول الرحلة يوم	عدد الرحلات القصوى رحلة صيد	تقديرات المخزون في ١٩٧٤ / ٧٣ طن	نسبة الصيد الأمثل الى المخزون	حجم الصيد الأمثل طن	تقديرات المخزون في ١٩٨١ / ٨٠ (*) طن	حجم الصيد الفعلي في ٨١ / ٨٠ طن
حلقية (عائمة)	١٠	٧	٢٢	٤٠٠٠٠	% ٣٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٩٠٠٠
جر (قاعية)	١١	١٠	١٨	١٨٠٠٠	% ٢٥	٤٥٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠

(*) تم تقدير المخزون بافتراض حفظ التوازن بين معدلات الصيد ومعدلات استعاضة المخزون في ظروف الاستغلال

السائد حاليا •

أن استمرار الخلل في التوازن بين كل من عمليات الصيد
وعمليات استعاضة المخزون لعناصره سوف يؤدي في النهاية
الى استنزاف مصايد الخليج خلال فترة زمنية يتوقف مداها على
المعدل الفعلي لاستعاضة المخزون لعناصره .

ولحساب عدد السنوات التي سيتم خلالها استنزاف المخزون
السمكي في ظل معدلات الاستعاضة الحالية ، تم تصميم نموذج
رياضي مستخدمين الرموز الآتية :

S_i	المخزون في سنة	i	يرمز له بالرمز
C_i	الصيد	" "	" "
S_0	المخزون في عام	١٩٧٤ / ٧٣	" "
C_0	الصيد الممكن في عام	٧٤ / ٧٣	" "
S_n	المخزون في عام	١٩٨١ / ٨٠	" "
C_n	الصيد في عام	١٩٨١ / ٨٠	" "

معدل الاستعاضة في ظل الاستغلال الطبيعي للمصايد بدون

$$C_0/S_0 = k \text{ صيد جائر يرمز له بالرمز } k$$

• حيث k في حالة مصايد الجسر = ٢٥٠

• ، k في حالة المصايد الحلقية = ٣٠

المعدل الفعلي للاستعاضة في حالة وجود صيد جائر وعبر

$$\alpha = ١٩٨١ / ٨٠ - ٧٤ / ٧٣ \text{ الفترة (*)}$$

(*) يتم حساب α طبقا للخطوات الآتية (مثال - حالة المصايد الحلقية)

• انظرها مش الصفحة التالية)

$$S_i = (1 + \alpha)(S_{i-1} - C_{i-1}) \quad \text{أي أن}$$

$$S_0 + \alpha \sum_{i=1}^{n-1} S_i = S_n + \sum_{i=1}^{n-1} C_i \quad \therefore$$

$$\alpha S_0 = (1 - \alpha) C_0 - \alpha \sum_{i=1}^{n-1} C_i \quad \text{ومنها أيضا}$$

$$S_0 + \left(\frac{\alpha}{k} - 1\right) \sum_{i=1}^{n-1} C_i = S_n \quad \therefore$$

وافتراض وجود علاقة خطية لتطور حجم الصيد

الفترة ٧٤/٧٣ - ١٩٨١/٨٠

$$C_i = a + b \cdot i$$

حيث

$$a = C_0$$

$$b = \frac{C_n - C_0}{n}$$

$$C_i = a + b \cdot i$$

$$\therefore a = C_0 = 12500 ,$$

$$b = \frac{C_n - C_0}{n} = \frac{-3500}{7} = -500$$

$$\therefore \sum C_i = n a + b \frac{n(n-1)}{2} = 77000$$

$$S_n = S_0 + \left(\frac{\alpha}{k} - 1\right) \sum C$$

وحيث

$$15000 = 41700 + \left(\frac{\alpha}{30} - 1\right) 77000$$

$$\alpha = 0,196$$

ومنها

حيث a, b ثوابت للمعادلة الخطية • ولقد بنى هذا الافتراض
الخطى على اساس مشاهدات تناقص الصيد السنوى فى المتوسط
عبر الفترة والظاهر بالجدول رقم (٢) ، (٥) •

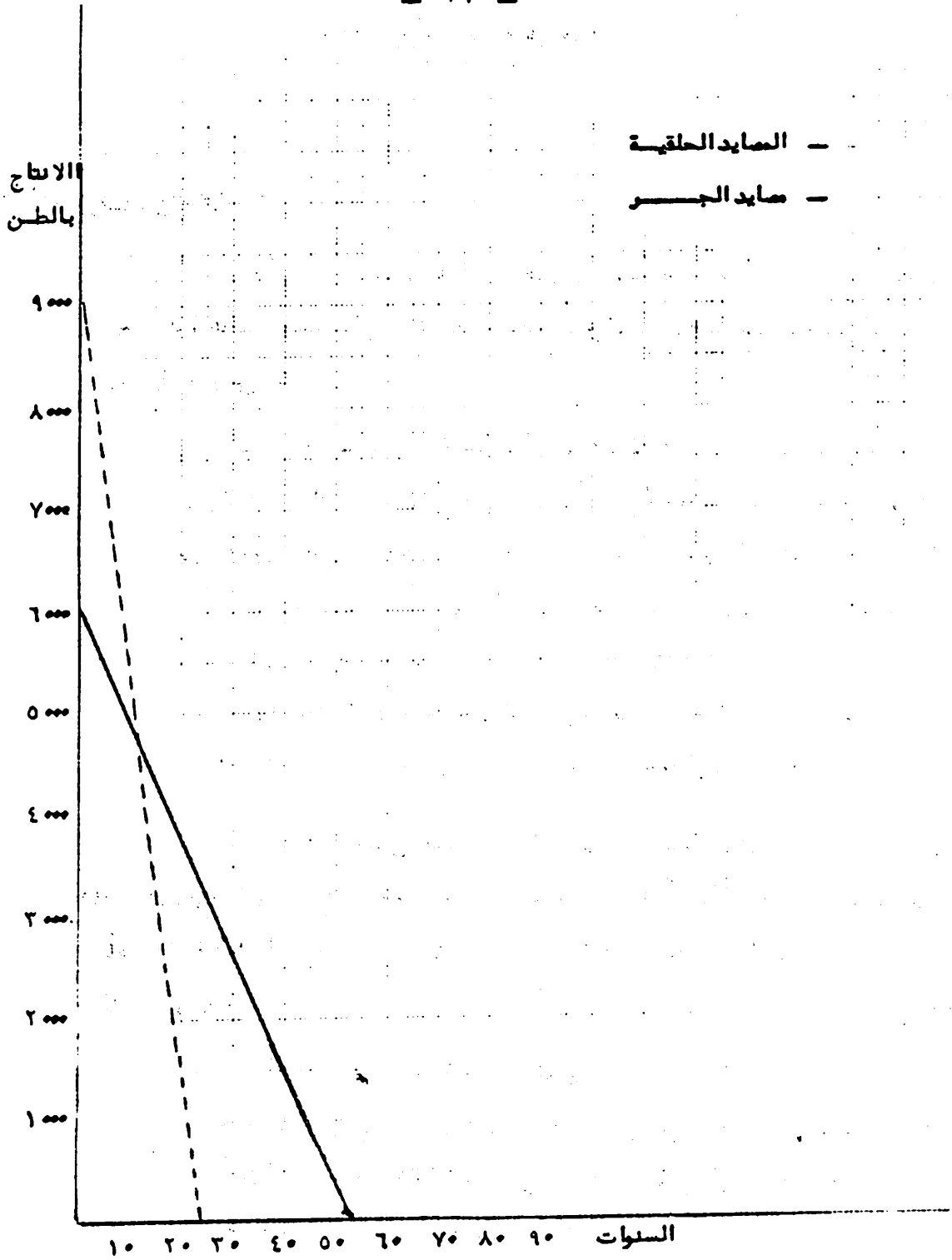
وعلى هذا يكون اجمالى الصيد لعدد من السنوات n

$$\sum_{i=1}^n C_i = na + b \frac{n(n-1)}{2}$$

من المعادلات السابقة يتم استنزاف المخزون ويتوقف الصيد
(أى عندما تكون $C_n = 0$ و $S_n = 0$) بعد عدد n
من السنوات

$$n = \frac{S_0 \left(\frac{k}{k-1} \right) - \left(\frac{-b}{a} \right)}{\frac{a}{2}}$$

وقد تم حساب n لكل من المصايد الحلقية ومصايد الجر، وقد درت
بحوالى ٩٦ ا، ٠ ، ٨٥ ر • لكل منها على الترتيب، وبناء على
النتائج السابقة وفى ظل معدلات الاستعاضة لمخزون المصايد
الحالية n فانه من المتوقع استنزاف هذا المخزون بالكامل فى عام
٢٠٠٣ بالنسبة للمصايد الحلقية ، وفى عام ٢٠٢٥ بالنسبة لمصايد
الجر شكل رقم (٢) :



شكل رقم (٢): فترات استنفاد المخزون السمكي للمصايد الحلقية ومصايد الجر في ظل معدلات الصيد والاستحاضة الحالية

٤- النماذج الرياضية المقترحة

٤-١- مقدمة :

استنتاجا من مما تم عرضه في الفصول السابقة ، نجد أن هناك عدة عوامل متشابكة ومعقدة فيما يختص بترشيد ادارة مصايد خليج السويس تتمثل فى :

- ضمان تجدد الموارد السمكية الطبيعية •
- تحديد كميات الانتاج فى ظل الأوضاع الحالية للمخزون السمكى •
- العمل على استرجاع الطاقة الانتاجية القصوى " مستوى الاستغلال البيولوجى الأمثل " الى ما كانت عليه قبل حدوث الصيد الجائر •
- تحديد العدد المناسب من وحدات الصيد •
- تحقيق معدل ربح مناسب لرؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المصايد ، وذلك من خلال سياسات سعرية مناسبة •

وصفة عامة فانه يمكن القول أن السياسات المقترحة لترشيد ادارة مصايد خليج السويس تهدف الى تحقيق ثلاثة مجموعات من الأهداف والتي قد تبدو متناقضة فيما بينها ، مما قد يخلق عقبات من ناحية التطبيق العملى ، والتي يمكن حصرها فيما يلى :

- أهداف اجتماعية — تتمثل فى توفير سلعة غذائية هامة بأسعار مناسبة للقاع العريض من السكان ، وكذلك توفير فرص عمل له •
- أهداف اقتصادية — تتمثل فى الحصول على أكبر عائد من الأموال الموظفة فى استغلال المصايد •
- أهداف بيولوجية — تتمثل فى الحصول على أكبر انتاج ممكن من الاسماك دون الاضرار بالمخزون السمكى الذى يضمن المحافظة على نفس مستويات الانتاج لفترة طويلة •

وفى ضوء التناقص الواضح بين الأهداف السابقة ، وكذلك بسبب قصور الانتاج المصرى من الاسماك عن مواجهة الاحتياجات الفعلية من هذه السلعة فإنه يمكن حصر أهداف السياسات الخاصة بترشيح ادارة مصايد خليج السويس فى هدفين محددين :

الاول : تعظيم كميات المبيعات من الاسماك •

الثانى : الوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى التى كانت عليه قبيل تدوير المرفق / أى ١٢٠٠٠ طن من المصايد الحلقية ٤٥٠٠ طن من مصايد الجر فى أقصر وقت ممكن ، أى استرجاع التوازن الطبيعى بين عملية الصيد وعملية استعادة المخزون • على أن يتحول هدف ضمان ربحية الأنشطة الانتاجية فى الخليج الى قيد يتمثل فى ضمان العائد المناسب لرأس المال المستثمر فى مثل هذه الأنشطة •

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم نموذجين رياضيين :

الأول : بيولوجى لحساب بدائل لمعدلات سنوية للصيد تسمح باسترجاع التوازن بين عملية الصيد وعملية استعادة المخزون فى أقصر فترة ممكنة •

الثانى : اقتصادى يعالج مشكلة تعظيم المبيعات وضمان ربح مناسب من أنشطة الصيد فى الخليج •

٤-٢- النموذج البيولوجى لتخطيط بدائل السياسات الادارية خلال الفترة المقبلة :

وهذا النموذج يضع عدة بدائل للاختيار فيما بينها على اساس المفاضلة بين طول الفترة التى سيتم خلالها استعادة المخزون السمكى وحجم الانتاج خلال هذه الفترة آخذا فى الاعتبار العوامل الاقتصادية والتى سيحدد بها النموذج الاقتصادى المقترح كما سيأتى فيما بعد •

وستعرض هنا بديلين على سبيل المثال :

البديل الأول : في حالة اتباع سياسات تعمل على تخفيض ضغط الصيد عن طريق تقليل مجهود الصيد بشكل فوري بما يحقق خفض الانتاج مباشرة الى كم ثابت حتى يتم استرجاع المخزون الأمثل S_0

البديل الثاني : في حالة اتباع سياسات تهدف أيضا الى تخفيض ضغط الصيد بشكل يحقق بعد فترة زمنية زيادة تدريجية في الانتاج حتى يتم الوصول الى المخزون الأمثل ، وعندئذ يثبت معدل الاستعاضة وهنا تتغير العلاقات الرياضية لتصبح كالتالي :

$$S_i = S_{i-1} + \alpha S_{i-1} - C_i$$

وعلى أساس أن المخزون الأمثل بعد الاستعاضة يرمز له بالرمز $S_0 = S^m$
والصيد الأمثل بعد الاستعاضة يرمز له بالرمز $C_0 = C^m$
وأن المخزون المخطط يرمز له بالرمز S^a
وأن الصيد المخطط يرمز له بالرمز C^a

وعلى أساس أن

$$\alpha = f[(C^m - C^a), (S^m - S^a)]$$

$$\frac{\partial \alpha}{\partial (C^m - C^a)} > 0, \quad \frac{\partial \alpha}{\partial (S^m - S^a)} < 0$$

فانه في حالة البديل الأول تكون $\alpha = k$ حيث يعبر عن α رياضيا بالنموذج الآتي :

$$\alpha = k \left[1 - \frac{B (s^m - s^a)}{B + c^m - c^a} \right]$$

وتمثل B (والتي يتم حسابها بيولوجيا) المسار الذي يأخذه منحني تطور قيم α للوصول الى مرحلة التوازن بين معدلات الصيد ومعدل الاستعاضة للمخزون السمكي لعناصره وهذا $\alpha = k$ أما في حالة البديل الثاني فان α ستؤدي الى k ($\alpha \rightarrow k$) حيث يعبر عن α رياضيا بالتموج الآتى :

$$\alpha = k \left[1 - \frac{B (s^m - s^a - A)}{B + c^m - c^a} \right]$$

وتمثل A, B (يتم حسابها بيولوجيا) المسار الذي يأخذه منحني α حتى الوصول للتوازن وفي هذه الحالة الثانية فان α يمكن أن تأخذ قيما أكبر من k ولكن لفترة محدودة قبل الوصول للتوازن .

وتطبيق النماذج السابقة على كل من المصايد الحلقية ومصايد الجرف في خليج السويس فانه يمكن الوصول الى النتائج الموضحة في الجداول من رقم (٨) الى رقم (١١) في حالة كل من البديل الأول والثاني ، والتي تعكسها بيانيا الاشكال من رقم (٣) الى رقم (٨) على الترتيب ، خلال فترة عشرة سنوات أى حتى عام ١٩٩١/٩٠ .

أولا : المصايد الحلقية :

جدول رقم (٨) :

حجم الانتاج ومعدل وعدد سنوات الاستعاضة في حالة البديل الأول في
المصايد الحلقية لخليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٨١/٨٠	٤
١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٩٠٠٠	C
٠٣٠	٠٣٠	٠٣٠	٠٣٠	٠٣٠	٠٢٨	٠٢٦	٠٢٤	٠٢٢	٠٢٠	٠١٩٦	٥
٤١٧٠٠	٤١٧٠٠	٤٠٧٠٠	٣٣٢٣٠	٢٧٤٨٠	٢٣٠٨٠	٢٠٠٠٠	١٧٨٥٠	١٦٤٠٠	١٥٥٠٠	١٥٠٠٠	S

١
٢
١

جدول رقم (٩) :

حجم الانتاج ومعدل وعدد سنوات الاستعاضة في حالة البديل الثاني
في المصايد الحلقية لخليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٨١/٨٠	ل
١٢٥٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	ج
٠ر٣٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٣٦	٠ر٢٨	٠ر٢٢	٠ر٩٦	د
٤١٧٠٠	٣٦٣٦٠	٣٠٩٨٠	٢٧١٢٠	٢٤٣٩٠	٢٢٤٢٠	٢١٠٠٠	١٩٣٠٠	١٧٨٧٠	١٦٣٠٠	١٥٠٠٠	هـ

١
١٢
١

من الجدولين السابقين يتضح ما يلي :

في حالة البديل الأول :

تم استعاضة المخزون لعناصره ويعود وضع
المصايد الحلقية الى ما كانت عليه (وضع التوازن) في
نهاية السنة الثامنة ويكون اجمالى الصيد خلال
فترة الاستعاضة ٢٩ ألف طن وخلال العشرة

سنوات التالية يكون ٥٤ ألف طن .

$$\sum_{i=1}^8 C_i = 29000 \text{ حيث}$$

$$\sum_{j=1}^{10} C_j = 54000 \text{ ,}$$

في حالة البديل الثاني :

يتم استعاضة المخزون لعناصره ويعود وضع
المصايد الحلقية الى ما كانت عليه (وضع التوازن)
في نهاية السنة التاسعة ويكون اجمالى الصيد
خلال فترة الاستعاضة هو ٦٠ ألف طن، وخلال

العشرة سنوات التالية يكون ٧٢ ألف طن .

$$\sum_{z=1}^9 C_z = 60000 \text{ حيث}$$

$$\sum_{j=1}^{10} C_j = 72000 \text{ ,}$$

ثانيا : مصايد الجور :

جدول رقم (١٠) :

حجم الانتاج ومعدل وعدد سنوات الاستعاضة في البديـل الاول
في مصايد الجـرف في خليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٨١/٨٠	i
٤٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	C
٠٢٥٠	٠٢٥٠	٠٢٥٠	٠٢٥٠	٠٢٥٠	٠٢٣٠	٠٢٠١	٠١٧٢	٠١٤٣	٠١١٤	٠٨٥	α
١٨٠٠٠	١٦٨٣٥	١٥٠٦٨	١٣٦٥٥	١٢٥٢٤	١١٦١٩	١١٠٧٢	١٠٨٨٤	١٠٩٩٤	١١٣٦٨	١٢٠٠٠	S

١
٥
١

جدول رقم (١١):

حجم الانتاج ومعدل وعدد سنوات الاستعاضة في البديل الثاني
فني مصايد الجوف في خليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١١	٨١/٨٠	ز
٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	ح
٠٠٢٥	٠٠٢٥	٠٠٢٥	٠٠٢٥	٠٠٣٢	٠٠٣٣	٠٠٣٣	٠٠٣٢	٠٠٢٥	٠٠١٧	٠٠٨٥	د
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٧٤١١	١٥٨٤٢	١٤٥٤٣	١٣٥٦٦	١٢٥٥٠	١٢٠٤٠	١٢٠٠٠	س

من الجدولين السابقين يتضح ما يلي :

في حالة البديل الأول : تتم استعاضة المخزون لعناصره ويعود وضع مصائد الجرالى ما كانت عليه (وضع التوازن) مع نهاية السنة التاسعة ويكون اجمالى المصيد خلال فترة الاستعاضة ١٨ ألف طن وخلال

العشر سنوات التالية ٢٢٥٠٠ طن .

$$\sum_{i=1}^9 C_i = 18000 \text{ حيث}$$

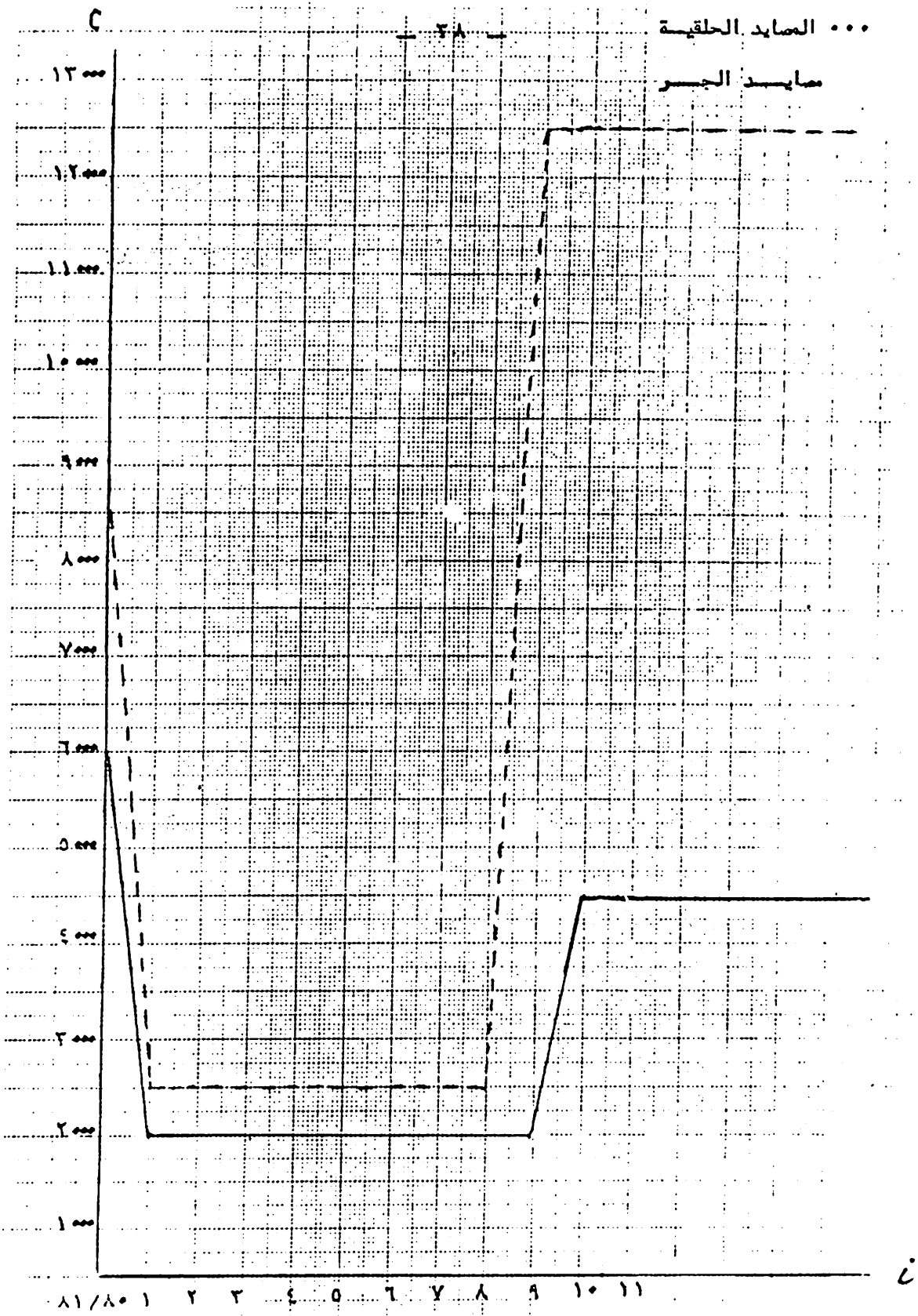
$$\sum_{i=1}^{10} C_i = 22500 \text{ .}$$

في حالة البديل الثانى : يتم استعاضة المخزون لعناصره ويعود وضع مصائد الجرالى ما كانت عليه (وضع التوازن) فى نهاية السنة السادسة ويكون اجمالى المصيد خلال فترة الاستعاضة هو ١٨٠٠٠ طن ،

وخلال العشرة سنوات التالية ٣٦٠٠٠ طن .

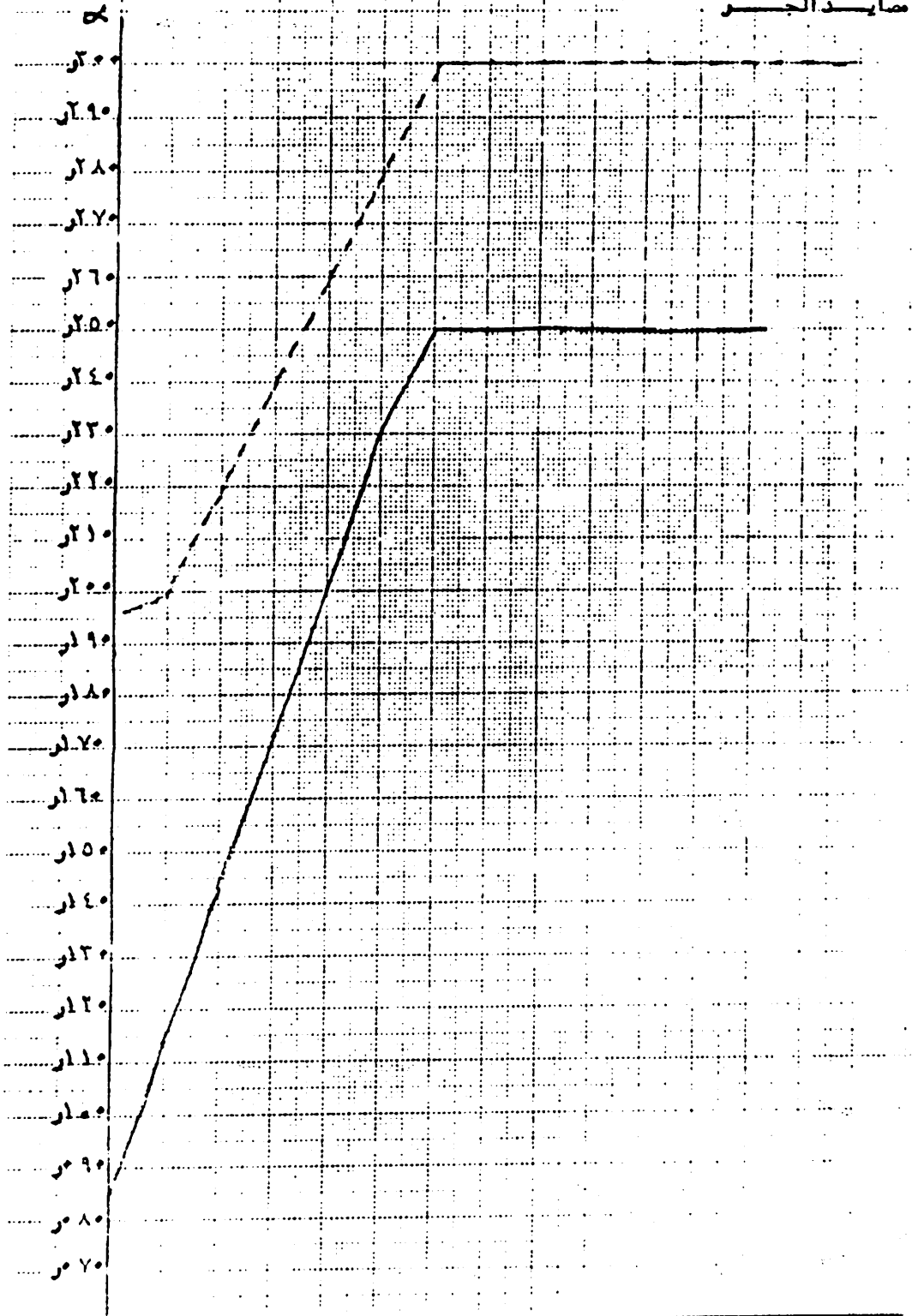
$$\sum_{i=1}^6 C_i = 18000 \text{ حيث}$$

$$\sum_{i=1}^{10} C_i = 36000 \text{ .}$$



شكل رقم (٣) : مسار الصيد خلال سنوات الاستعاضة لكل من المصايد الحقيقية ومصايد الجر في خليج السويس (البدليل الأول)

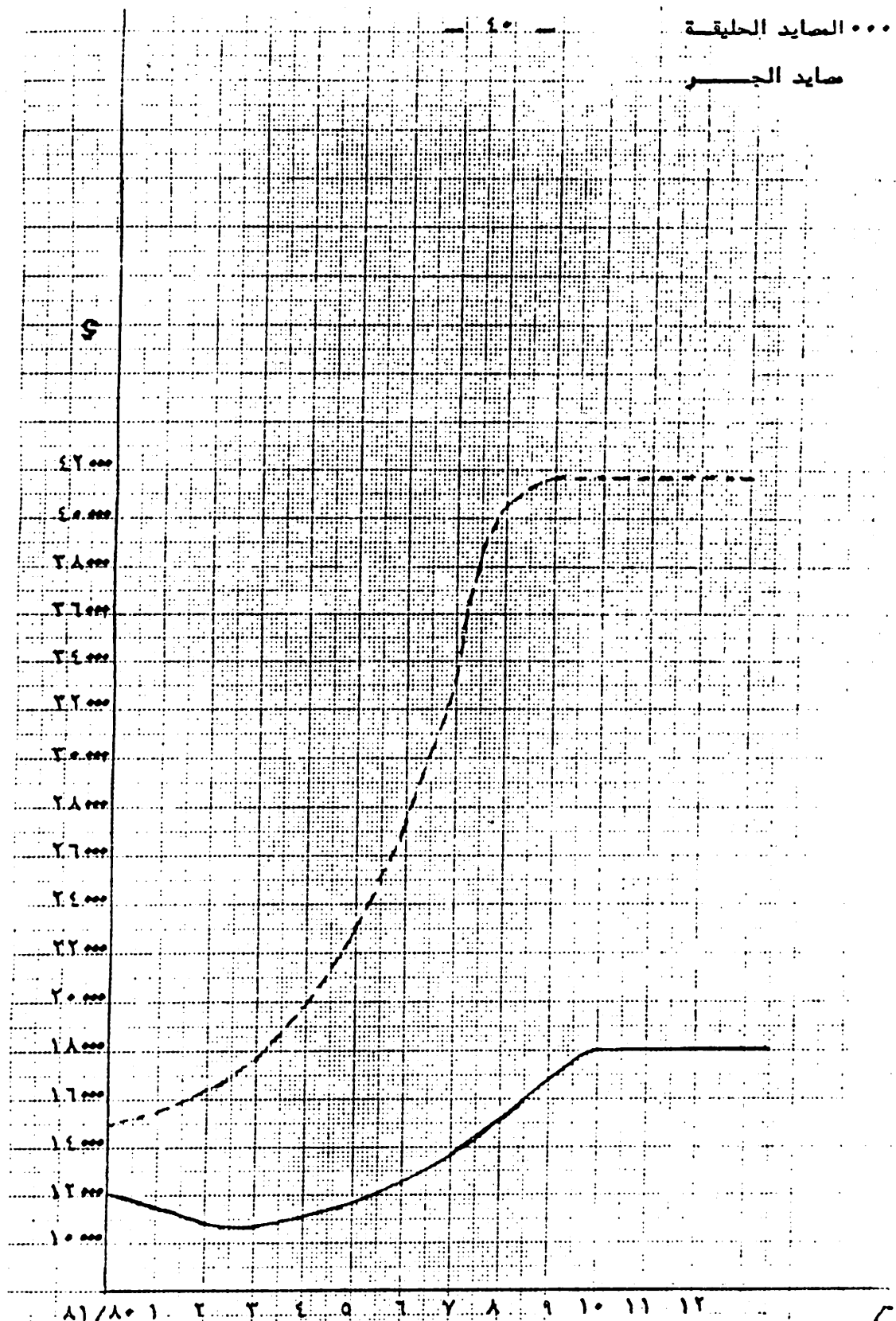
مصايد الجور



٨١/٨٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١

شكل رقم (٤) مسار معدل الاستعمارة خلال سنوات الاستعمارة لكل من المصايد الحثيثة ومصايد الجور في خليج السويس (البيدبي) لـ (الأول)

٠٠٠ المصيد الحلقية
مصايد الجسر



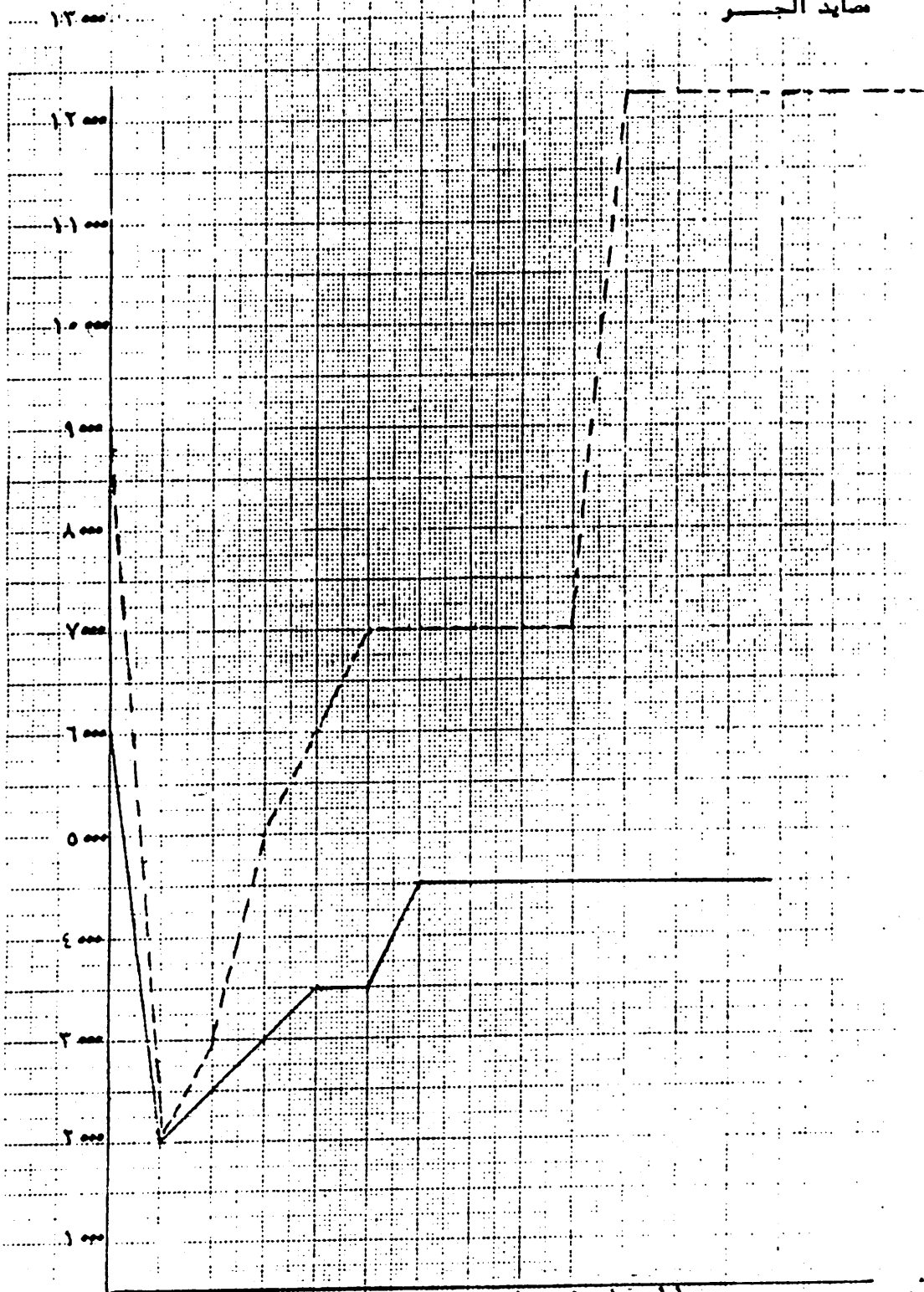
شكل رقم (٥) : مسار المخزون السمكي خلال فترة الاستحاضة لكل من المصيد الحلقية ومصايد الجسر في خليج السويس (البيدري - شمال الأول)

C

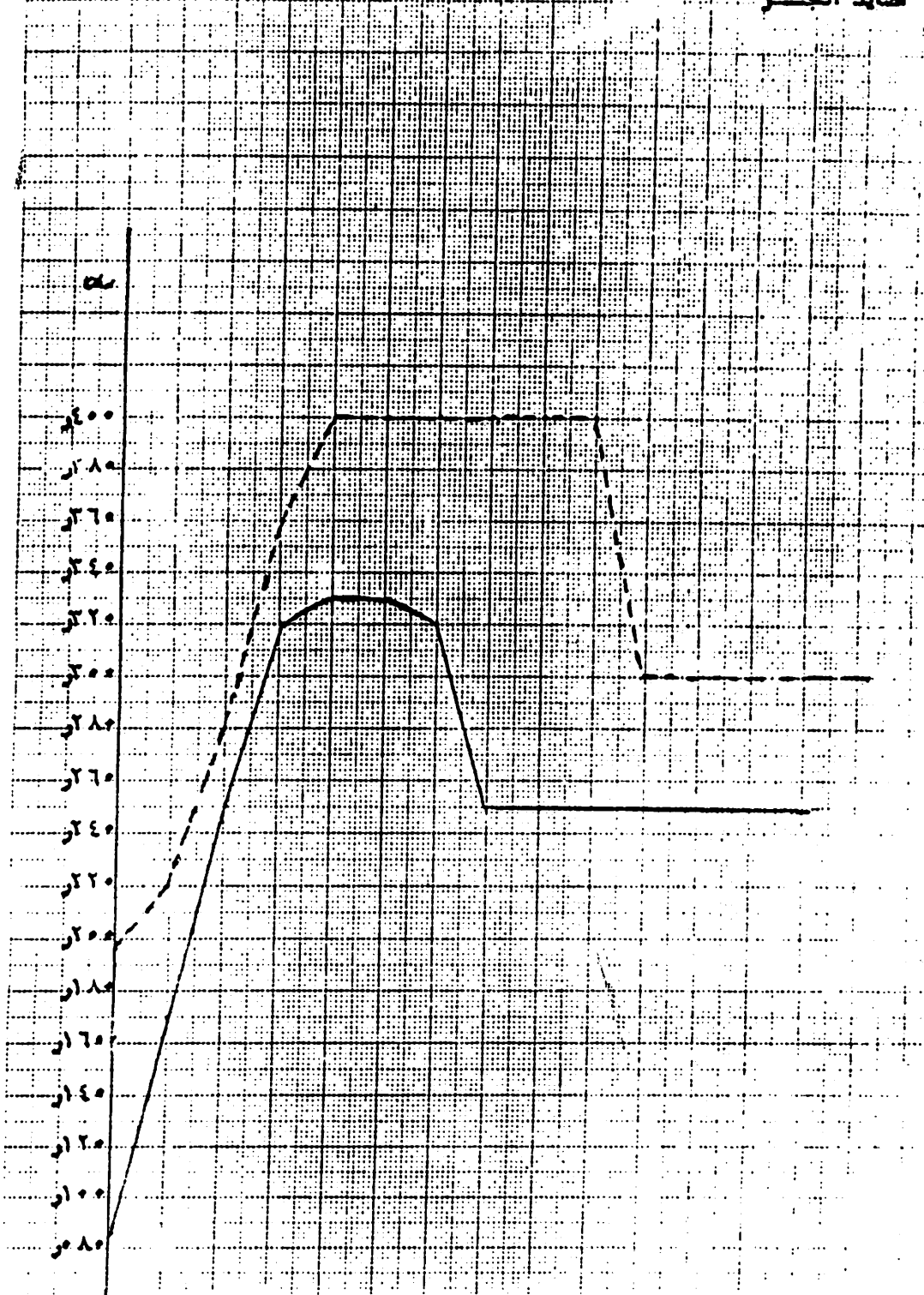
٤١

مصايد الحلقة

مصايد الجسر



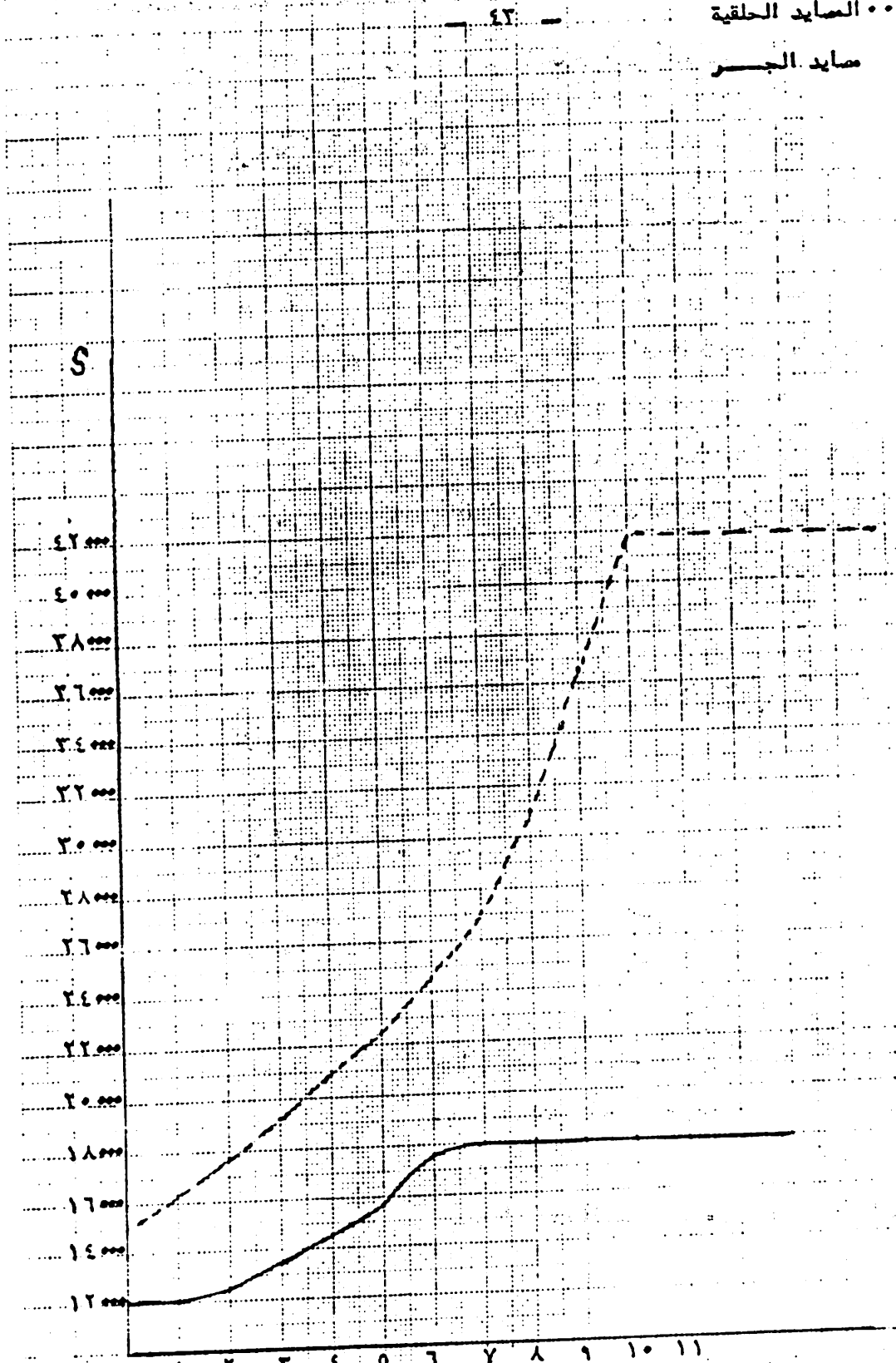
شكل رقم (٦): مسار الصيد خلال سنوات الاستمارة لكل من المصايد الحلقية ومصايد الجسر في خليج السويس (البيدبل الأول)



١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٨١/٨٠

شكل رقم (٧) : مسار معدل الاستعاضة خلال سنوات الاستعاضة لكل من المصايد الحرفية ومصايد الجرفى خليج السومن (البيانات من السلسلة الثانية)

...مصايد الحلقة
مصايد الجسر



شكل رقم (٨) : مسار المخزون المحكي خلال سنوات الاستعادة لكل من المصايد الحرفية ومصايد خليج المهين (البدية - سهل التام).

٤-٣- النموذج الاقتصادي :

ويعتمد النموذج المقترح على المعطيات الآتية :

التكلفة الثابتة :

داله في عدد وحدات الصيد القياسية العاملة في الخليج •

$$\bar{K}_i = \bar{K} N_i \quad \text{أى أن}$$

حيث \bar{K}_i هو اجمالى التكلفة الثابتة لوحدات الصيد

القياسية فى السنه i •

، N_i هى عدد وحدات الصيد القياسية العاملة فى

السنه i ، وهى بالتالى نتاج لعدد المراكب ، وما يعبر

عه هذا العدد من وحدات قياسية ، وعدد الرحلات خلال

الموسم •

، \bar{K} تمثل متوسط التكلفة الثابتة السنوية لوحد ة الصيد

القياسية فى السنه •

التكلفة المتغيرة :

داله فى الصيد المخطط فى السنه i

$$k_i = k \bar{C}_i \cdot N_i \quad \text{أى أن}$$

$$\bar{C}_i = \frac{C_i}{N_i}$$

حيث k_i اجمالى التكلفة المتغيرة فى السنه i

، \bar{C}_i متوسط الانتاج المخطط لوحد ة الصيد القياسية

(بالطن) •

، k متوسط التكلفة المتغيرة لوحد ة الصيد القياسية

اجمالي الدخل:

يعبر عنه بالمعادلة

$$R_i = P_i \cdot C_i$$

حيث اجمالي الدخل في السنة i
، متوسط سعر الطن (بالجنيه)
، المصيد في السنة
 R_i
 P_i
 C_i

اجمالي الربح في السنة:

ويعبر عنه بالمعادلة

$$P_i = R_i - k_i - \bar{k}_i$$

الطاقة الانتاجية القصور لوحدة الصيد:

يعبر عنها بالمعادلة

$$\bar{C} = \bar{N} - \bar{L} \cdot T$$

حيث \bar{L} الحمولة القصور لوحدة القياسية
، عدد رحلات الصيد القصور في السنة
، \bar{N} الحد الأقصى لعدد الوحدات القياسية المحسومة
من عدد المراكب وطاقة كل منها

— أن عدد مراكب الصيد المستخدمة في كل سنة من سنوات فترة الاستعاضة تكون بالطبع أقل أو تساوي مثيلاتها في السنة السابقة وهذه تكون بدورها أقل أو تساوي اجمالي عدد وحدات الصيد القياسية عام ١٩٨١/٨٠

والذى يعبر عنها رياضيا كما يلى :

$$T.N \leq N_i \leq \bar{N}.T$$

حيث قدرت \bar{N} بحوالى ٧١ وحدة صيد قياسية فى حالة المصايد الحلقية ، ٨٢ وحدة صيد قياسية فى حالة مصايد الجره كما يمكن تحديد \bar{N} آخذين فى الاعتبار عمر المركب وكذلك بدائل تشغيلها خارج خليج السويس (فى البحر الاحمر) .

— أن هناك افتراضا تقريبا بأن منحنى الطلب لا بد وأن يبدأ فى الهبوط مع ارتفاع متوسط الاسعار النسبية للاسماك لاكثر ممن ضعفيها بالمقارنة بمتوسط الاسعار فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنه سيتم الاكتفاء بحدود دنيا وعليا للاسعار وذلك للاستعاضة عن صياغة دالة الطلب، وتتناسب فكرة وضع دالة السعر فى صورة بدائل تمثل تطور السعر النسبى مع منهج المحاكاه فى حل هذا النموذج .

$$2P_0 > P_i > P_0$$

عدئذ يكونون :

حيث P_0 اسعار ١٩٨١/٨٠
، P_i اسعار السنه i

— أن دالة الهدف يعبر عنها كما يلى ، وكما ذكرنا من قبل ،

$$\sum_{i=1}^n C_i = \max .$$

وهذا يعنى تعظيم كمية الانتاج (المبيعات) الى أقصى حد ممكن مع المحافظة على المخزون السمكى ، وذلك فى اطار البدائل التى تم تحديدها من النموذج البيولوجى .

الربح المناسب :

لتقدير ربح مناسب من نشاط الصيد لفترة عشرة سنوات تمتد

من ١٩٨٢/٨١ يجب مراعاة الاعتبارات الآتية :

— أن يكون العائد السنوي لرأس المال أعلى من تكلفة الائتمان (الفائدة على القروض) في مثل هذا النشاط ، ولما كانت مشروعات الصيد تتدرج تحت مشروعات الأمن الغذائي ولذا تسرى عليها نفس الفائدة المقررة لمثل هذا النشاط وهو ٦ % ، كذلك فإن هناك دعم حكومي لأنشطة الصيد والذي يتمثل في إعفاء جميع مستلزمات ومعدات الصيد من الرسوم الجمركية في إطار الإعفاءات الممنوحة للجمعيات التعاونية . (*)

— أن يضمن الربح المحقق تكهين احتياطي يسمح باعادة استثماره في احلال مراكب جديدة بعد انتهاء العمر الافتراضي للمراكب الاصلية ، ويقدر متوسط معدلات الاهلاك لوحدات الصيد بحوالى ٧ % سنويا .

— أن يؤخذ في الاعتبار التطور المتوقع في السعر النسبي للأسماك مقارنة بالاتجاه العام للرقم القياسى العام للأسعار .

— طبيعة نشاط الصيد من حيث مشاققة العمل والمخاطره بالمقارنة بالأنشطة الأخرى في مجال إنتاج الغذاء .

بناءً على ما سبق وكذلك من المعلومات التي تم تجميعها من أصحاب مراكب الصيد فإنه يمكن اعتبار ١.٦ % كعائد على رأس المال تقديراً مقبولاً .

(*) جميع أصحاب مراكب الصيد في خليج السويس أعضاء في الجمعيات التعاونية ويستعيدون من هذه المزايا .

وعلى هذا يمكن التعبير عن الحد المقبول للريح كما يلي :

$$P_i \geq 0.16 \sqrt{N_i} / T$$

حيث $\sqrt{N_i}$ تمثل القيمة الحالية لوحدة الصيد القياسية في السنة i

بناءً على المعطيات السابقة فإنه يمكن الوصول الى تعظيم حجم المبيعات من الاسماك (النموذج الاقتصادي) طبقاً للخطوات التالية :

١- الحصول على البيانات الآتية :

- بيانات سنة الاساس S_0, α_0
- دراسة بيولوجية تمهيدية لتقدير A, B, S^m, C^m
- بدائل لتطور الاسعار $P_0 \geq P_1 \geq P_2 \geq \dots \geq P_{10}$

٢- تحديد البدائل المقبولة من وجه النظر البيولوجية والتي

تتضمن استعاضة المخزون السمكي لعناصره والمحافظة عليه بعد ذلك من خلال ضمان توازن بين كل من معدل استعاضة المخزون لعناصره (α) ، ومعدلات الصيد (k) ، وذلك من خلال تحديد A, B في دوال تطهير قيم (α) حتى لحظة تحقق التوازن البيولوجي والمتمثل في قيمتي C^m و S^m أي بمعنى آخر فإن النموذج سوف يطرح مجموعة من البدائل المقبولة بيولوجياً للاختيار فيما بينها (وهي C_i, \bar{C}_i في البدائل المقترحة في هذه الدراسة) بناءً على المحددات الاقتصادية •

٣- يستخدم أسلوب المحاكاه Simulation على الحاسب

الالكترونى بين القيود الاقتصادية المرهضة بعدد وحدات الصيد القياسية والريح المسموح به وبالبدائل المقبولة بيولوجياً (نتاج النموذج البيولوجى) ، حيث تصل الى عدة برامج مقترحة للصيد عبر السنوات المعد عنها الخطة • (عشرة سنوات فى هذه الدراسة) ، على أن يختار الحاسب مرة أخرى من بينها البديل الذى يعطى أكبر قدر من مبيعات الاسماك لاجل جمالية على مدى هذه السنوات •

ويمكن التعبير رياضيا عن مراحل الوصول الى دالة الهدف (أقصى كمية
من المبيعات) $\sum_{i=1}^n C_i = Max.$ كما يلي :

أولا : النموذج البيولوجي :

يفترض في هذه الدراسة بديلين :

البديل الأول :

في حالة تباطؤ معدلات الصيد أي $k \leq \alpha$ وتشمل بدائل
للثابت B والمتغير C_i

$$\alpha = k \left[1 - \frac{B(S^m - S_i)}{B + C^m - C_i} \right]$$

$$\bar{C}_i = C_i / N_i$$

$$S_i = S_{i-1} + \alpha S_{i-1} - C_i$$

البديل الثاني :

في حالة تباطؤ معدلات الصيد مع وضع قيود تنظيمية وفنية
لترشيد الاستغلال ، أي $k \rightarrow \alpha$

ويشتمل على بدائل للثوابت B, \bar{C} والمتغيرة A, C_i

$$\alpha = k \left[1 - \frac{B(S^m - S_i - A)}{B + C^m - C_i} \right]$$

$$S_i = S_{i-1} + \alpha S_{i-1} - C_i$$

ثانيا : النموذج الاقتصادي :

حيث يتم تحقيق القيود الآتية باتباع أسلوب المحاكاه على

نتاج النموذج البيولوجي .

$$N_i = C_i / \bar{C}_i$$

$$N_i \leq \bar{N}T$$

$$N_i \geq \underline{N}T$$

$$R_i = P_i C_i$$

$$\bar{k} = k N_i / T$$

$$k_i = k \bar{C}_i N_i$$

$$P_i = R_i - \bar{k}_i - k_i$$

$$P_i \geq 0.16 \sqrt{N_i / T}$$

وعندما تتحقق كافة القيود في خطوات المحاكاة على الحاسب يتم اختيار

البديل $C_i = 1, 2, \dots, 10$ والتي تعطى

$$\sum_{i=1}^{10} C_i = \text{Max.}$$

وفي ضوء المعطيات البيولوجية والاقتصادية التي وردت في هذه الدراسة فإنه يمكن تطبيق النموذج المقترح بشقيه البيولوجي والاقتصادي على كل من المصايد الحلقية ومصايد الجربخيلج السويس، وذلك من خلال الحالتين الآتيتين: (١)

أولاً : تطبيق النموذج في حالة المصايد الحلقية (جدول رقم ١٢)

افترض أن الاختيار البيولوجي هو اتباع سياسات تهدف إلى تخفيض ضغط الصيد عن طريق تقليل مجهود الصيد بشكل فوري بما يحقق خفض الإنتاج مباشرة إلى كمية ثابتة حتى يتم استرجاع المخزون الأمثل (البديل الأول)

(١) لأغراض الايضاح المطلوبة في هذه الدراسة اتبع الحاسب اليدوي

جدول رقم (١٢) : تطبيق النموذج المقترح في حالة البديل البيولوجي الأول في المصايد الحلقية لخليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	١
١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	C
٢٠	٢٠	٢٩	٢٩	٢٩	٢٨	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠	١٦	α
٤١٧٠٠	٤١٧٠٠	٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٣٠٨٠	٢٠٠٠٠	١٧٨٥٠	١٦٤٠٠	١٥٥٠٠	١٥٠٠٠	S
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٣٤٠	P
٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	-	R الف جنيه
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	-	C̄
٦٢٥	٦٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	-	N
٢٨	٢٨	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	-	N/T
١٧٧	١٧٧	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	-	K الف جنيه
٣٨١٣	٣٨١٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	-	K الف جنيه
١٠١٠	١٠١٠	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	-	P
% ٨٨	% ٨٨	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	% ٨٠	-	P/V

عدد الرحلات T = ٢٢

حيث يتضح أنه في ظل هذا الاختيار البيولوجي فإن الترشيد الاقتصادي لإدارة المصايد الحلقية في خليج السويس يتطلب تخفيض عدد وحدات الصيد القياسية إلى ٦ وحدات فقط اعتباراً من السنة الأولى حتى السنة الثامنة ثم تزداد بعد ذلك إلى ٢٨ وحدة صيد قياسية اعتباراً من السنة التاسعة ، وهذا الاجراء يحقق عائد على رأس المال المستثمر في وحدات الصيد القياسية يقدر بحوالي ٨٨ % ، وذلك بعد الرجوع بالمصايد إلى حالة التوازن (وضع التوازن) •

ثانياً : تطبيق النموذج في حالة مصايد الجر : (جدول رقم ١٣)

افتراض أن الاختيار البيولوجي هو اتباع سياسات تهدف إلى تخفيض ضغط الصيد بشكل يحقق بعد ذلك زيادة تدريجية في الانتاج حتى يتم الوصول إلى المخزون الأمثل (البديل الثاني) •

جدول رقم (١٢):

تطبيق النموذج المقترح في حالة البديل البيولوجي الثاني في مصايد الجرلخليج السويس

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	i
٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	C
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٥	٢٧	٨٥	α
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤١٠	١٥٨٤٠	١٤٥٤٠	١٣٥٦٦	١٢٥٥٠	١٢٠٤٠	١٢٠٠٠	S
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٥٠	P
٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	-	R
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	-	C̄
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٥٠	٢٠٨	١٦٦	-	N
٢١	٢١	٢١	٢١	١٦	١٦	١٦	١٤	١٢	٩	-	N/V
١٦٢٢١٠	١٦٢٢٩٠	١٦٢٢٩٠	١٦٢٢١١	١٢٢٢٧٠	١٢٢٢٧٢	١٢٢٢٧٢	١٠٨٢٦٠	٩٢٧٩٠	٦٩٥٩٠	-	K
٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٧١٥٠٠	١٧١٥٠٠	١٤٧٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٩٨٠٠٠٠	-	k
١١٦٢٢٨٠	١١٦٢٢٨٠	١١٦٢٢٨٠	١١٦٢٢٨٠	١١٦٢٢٨٠	١١٦٢٢٨٠	٩٦١٢٨٠	٨٢١٧٤٠	٦٨٢٢١٠	٥٥٠٤١٠	-	P
% ٧٤	% ٧٤	% ٧٤	% ٧٤	% ٧٤	% ٨٠	% ٨٠	% ٧٨	% ٧٦	% ٨٢	-	P/V

عدد الرحلات = ١٨

حيث يتضح أنه في ظل هذا الاختيار البيولوجي ، فإن الترشيد
الاقتصادي لمصايد الجر في خليج السويس يتطلب تخفيض عدد وحدات
الصيد القياسية الى تسعة وحدات في السنة الأولى تزداد تدريجياً لتصبح
٢١ وحدة في العام السابع ، وهذا الاجراء يحقق عائد على رأس المال
المستثمر في وحدات الصيد القياسية تقدر بحوالي ٧٤% ، وذلك بعد الرجوع
بالمصايد الى حالة التوازن •